جامعـــة طنطـا
كلية التجارة
قسم الاقتصاد والمالية العامة

مادة / القانون التجاري والسياسات المالية
القسم الأول: السياسات المالية
(٤٠ درجة)

الزمن : ٣ ساعات
٢٠١٩/١/٢٢

**اختار الاجابة الصحيحة الأكثر دقة لتكملة العبارات الآتية وقم بتظليلها بالقلم الرصاص في الورقة الالكترونية (لا تقوم بشطب أي اجابة حتى لا تُحذف درجتك) مع حل التمارين العملية فقط في كراسة الاجابة

١-الضرائب ..... يقع عبئها على الطبقات محدودة الدخل
أ) على الانفاق والمبيعات
ب) الجمركية
ج) على الدخل والأرباح
د) على القيمة المضافة

٢-انخفاض الضريبة يؤدي الى
أ) انخفاض الدخل الفعلي
ب) زيادة الدخل
ج) انخفاض الدخل المتاح
د) زيادة الدخل المتاح

٣- من الحوافز الضريبية التي تؤدي الي تخفيض تكاليف المستثمر الأجنبي
أ) معونات الاستثمار
ب) وضع أولويات للإعفاء الجمركي في الواردات الهامة
ج) منح الاستثمار
د) المعدلات التمييزية

٤- من الشروط اللازم توافرها حتي تؤدي الاعفاءات والحوافز الضريبية دوراً ايجابياً في تحقيق التوازن الاقتصادي أن
أ) تكون لجميع أنواع السلع والأنشطة
ب) تتضمن زيادة في الايرادات العامة
ج) تتضمن ازدواج ضريبي
د) تركز على تحقيق الأهداف الأكثر الحاحاً

٦- مضاعف الضرائب علاقته طردية ب .....
أ) الميل الحدي للاستهلاك
ب) الميل الحدي للادخار
ج) الميل الحدي للواردات
د) مضاعف الانفاق الحكومي

*** استخدم البيانات الآتية للإجابة على الأسئلة الآتية من ٧-١٠ (حل الخطوات داخل الكراسة)

بفرض أن لديك البيانات الآتية لمصر : الميل الحدي للادخار 0.2 ، وقررت الحكومة خفض الضرائب بمقدار 400 مليون جنيه

٧- مضاعف الضرائب يكون
أ) 5
ب)4
ج) 4-
د) 5-

٨- التغير المتوقع في الدخل يكون
أ) 1600
ب) 1600-
ج) 2000
د) 2000-

٩- مضاعف الضرائب يكون
أ) سالب
ب) موجب
ج) حسب نوع الضريبة
د) يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح

١٠- قرار الحكومة يدل على أن هناك
أ) لا شيء
ب) فجوة تضخمية
ج) توظف كامل
د) فجوة انكماشية

مع تمنياتي بالتوفيق والنجاح أ.د/ منال عفان

تابع الجزء الأول: السياسات المالية

أختر الاجابة الصحيحة (الاجابة فى الورقة الالكترونية) (١٥ درجة)

١١- محاولة خفض الاسعار لأسباب اجتماعية أدى الى عدة مشاكل ومنها:

أ-انخفاض مستوى الانتاج والانتاجية ب- انخفاض الواردات

ج- انخفاض مستوى جودة المنتجات د- أ , ج فقط

١٢- السياسة السعرية فى فترة الاصلاح المالى كانت تخضع لاعتبارات :

أ-اقتصادية فقط ب- اقتصادية واجتماعية

ج-اقتصادية وسياسية د- اجتماعية فقط

١٣- يرجع انخفاض حجم الدين العام الخارجي فى فترة التسعينات ثم استقراره بعد ذلك إلى :

أ- اعتماد مصر على الموارد الحقيقية فى تمويل العجز ب- زيادة الضرائب

ج- زيادة الواردات د- لا شيء مما سبق

١٤- السياسات المالية يمكن أن تؤثر في حجم الدين العام عن طريق

أ- عجز أو فائض الموازنة العامة للدولة ب- زيادة أسعار الفائدة

ج- انخفاض أسعار الفائدة د- انخفاض أسعار الصرف

١٥- يجب على الدولة التي تلجأ إلى القروض المحلية أن تراعي مجموعة من الاعتبارات ومنها

أ- سعر الصرف ب- الطاقة الاقتراضية للمجتمع وأعباء خدمة الدين العام المحلي

ج- حجم التبادل التجارى الخارجى د- لا شيء مما سبق

١٦- يجب على الدولة التي تلجأ إلى القروض الخارجية أن تراعي مجموعة من الاعتبارات ومنها

أ- سعر الصرف ب- معدلات الفائدة على الأموال المقترضة

ج- حجم التبادل التجارى الخارجى د- لا شيء مما سبق

إذا توافرت لديك البيانات التالية عن الاقتصاد المصرى:

السنه	الناتج المحلى الإجمالي	جملة الايرادات الضريبية	جملة الايرادات غير الضريبية	عجز الموازنة العامة	الدين العام المحلى	أعباء خدمة الدين العام المحلى
٢٠٠١	١٠٠	٢٠	١٢	٩	٩٥	٦
٢٠١٨	٧٠٠	١٠٠	٦٠	٨٠	٧٥٠	٤٥

المطلوب تحديد معدلات النمو السنوى المركب لكل من الناتج المحلى الاجمالى والايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية, وتحديد نسبة العجز/الدين العام ونسبة أعباء خدمة الدين/الدين العام فى نهاية الفترة. مع تحديد حجم الدين العام المستهدف الذى يجعل معدل نمو الايرادات مساويا لمعدل نمو الدين العام. وما هى نسبة العجز المستهدف فى الموازنة العامة التى تعمل على علاج مشكلة الدين العام.

حل هذه المسئلة فى كراسة الاجابة مقربا النواتج التى تحصل عليها الى أقرب ثلاث أرقام عشرية. ومن خلال الاجابات التى حصلت عليها اختر الاجابة الصحيحة للأسئلة من ١٧ الى ٢٣:

١٧- معدل النمو السنوى المركب للناتج المحلى الاجمالى ($\bar{y}$) =

أ- ١٧ ب- ٠,١١٥ ج- ٠,٠٣١ د- لا شئ مما سبق

١٨- معدل النمو السنوى المركب للإيرادات الضريبية (t) =

أ- ٠,٠٩٤ ب- ١٥ ج- ٠,٠٢١ د- ٠,٠٣١

١٩- معدل النمو السنوى المركب للإيرادات غير الضريبية (h) =

أ- ٠,٠٣١ ب- ٠,٠٢١ ج- ٠,٠٩٤ د- ١٥

٢٠- نسبة العجز/الدين فى نهاية الفترة (d) =

أ- ٠,١١٥ ب- ٠,١٠٧ ج- ٠,٠٦ د- لا شئ مما سبق

٢١- نسبة أعباء خدمة الدين/الدين فى نهاية الفترة (r) =

أ- ٠,١١٥ ب- ٠,٠٦ ج- ٠,١٠٧ د- ٠,٠٩٤

٢٢- حجم الدين العام الأمثل ($\bar{D}$) =

أ- ٤٣٩,٣٢٣ ب- ٠,١٠٧ ج- ٧٥٠,٠٠٠ د- ٨٤٠,٣٥٤

٢٣- معدل العجز/الدين الأمثل ($\bar{d}$) =

أ- ٠,٠٩٤ ب- ٠,١١٥ ج- ٠,٠٦ د- ٠,٠٣٨

اذا توافرت لديك البيانات التالية عن الاقتصاد المصرى, الادخار المحلى = ١٠٠ مليار, الاستثمار المحلى = ٩٠ مليار, الضرائب = ٣٠ مليار, تدفق أموال الاستثمار الأجنبى للداخل = ٧٠ مليار, تدفق أموال الاستثمار الأجنبى للخارج = ٦٠ مليار. حل هذه المسئلة فى كراسة الاجابة, ومن خلال الإجابات التى حصلت عليها اختر الإجابة الصحيحة للأسئلة ٢٤ , ٢٥:

٢٤- حجم الانفاق الحكومى =

أ- ١٥٠ ب- ٦٠ ج- ٥٠ د- ٠,٠٥

٢٥- العجز أو الفائض فى الموازنة العامة =

أ- - ٢٠ ب- ٢٠ ج- ٥٠ د- ١٥٠

السؤال الثانى: أختر الإجابة الصحيحة (الاجابة فى الورقة الإلكترونية) (١٥ درجة)

١- يتكون الدين العام المحلي بمفهومه الواسع من مكونين رئيسيين يتمثل الأول في الدين المستحق على الحكومة أما المكون الثاني فيتمثل في الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة.

٢- تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً ومؤثراً في حجم الدين العام المحلي من خلال عجز أو فائض الموازنة العامة للدولة.

٣- أدت سياسات التسعير فى فترة الاصلاح المالى الى انعدام روح المنافسة بين الصناعات بسبب احتكار الدولة للعديد من المنتجات.

٤- استهدف الاصلاح المالى فى مجال سعر الصرف الى استقطاب تحويلات العاملين بالخارج.

٥- تعاني الموازنة العامة في مصر من اختلال هيكلي حيث تزيد عادة مستويات العجز الفعلي في الموازنة عن مستويات العجز المقدر بسبب تزايد حجم النفقات الفعلية عن المقدرة وكذلك انخفاض الإيرادات الفعلية عن المقدرة.

٦- زيادة مستوى الدين العام المحلي وأعباء خدمته يؤثر ايجابيا على مستويات معيشة الأفراد بسبب امتصاصها لجزء كبير من موارد الدولة فى شكل مدفوعات خدمة الدين.

٧- إذا كان حملة السندات من ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة بينما دافعي الضرائب من ذوي الدخول والثروات العالية فإن عقد القروض في هذه الحالة سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الاغنياء من أفراد المجتمع.

٨- وجود حجم معين من الدين العام لا يمثل مشكلة في حد ذاته، ولكن المشكلة تتمثل في كيفية تحديد ذلك القدر الملائم من الدين العام الذي يتناسب ويتوافق مع طبيعة ومستوى النشاط الاقتصادي في الدولة.

٩- يوجد زيادة في حجم الدين العام عندما يكون النمو في الدين العام سواء كان هذا النمو بسبب الفوائد المدفوعة لخدمة هذا الدين أو بسبب العجز المستمر في الموازنة العامة أكبر من النمو في الإيرادات العامة التي تستخدم في تغطية خدمة هذا الدين.

١٠-عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام طرفان يغذي كل منهما الآخر، أو بمعنى آخر فإن كل من عجز الموازنة العامة والدين العام يعتبر سبب ونتيجة للآخر.

١١-المنهج التنموي يعالج مشكلة زيادة الدين العام بعلاج عجز الموازنة العامة عن طريق دعم طاقة الدولة الضريبية بوصول الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات الفعلية أو الممكن تحقيقها .

١٢- تعتمد فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مغلق بشكل أساسي على بعض الاعتبارات مثل مرونة سعر الصرف والحركة الدولية لرأس المال.

١٣- تنطوى السياسة المالية على زيادة أو انقاص عرض النقود فى الدولة بهدف التأثير على مستوى الطلب الكلى.

١٤- زيادة الانفاق الحكومى تؤدى فى البداية الى انعاش الطلب الكلى وعندما يتم تمويل النفقات الحكومية عن طريق الاقتراض من الجمهور(بيع السندات) فان ذلك يؤدى الى ارتفاع اسعار الفائدة مما يؤدى الى الحد من الاستثمار ويلغى أثر زيادة الطلب الأولية عن طريق زيادة الانفاق الحكومى.

١٥-يؤدى انخفاض عرض النقود الى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدى الى تدفق رأس المال للخارج وحدوث عجز فى حساب رأس المال.

القسم الثانى : القانون التجارى

أجب على السؤالين التاليين :

السؤال الأول : علق على العبارات التالية مبيناً نصيبها من الصواب أو الخطأ فيما لا يزيد على خمسة أسطر

١- يتطابق مفهوم الأعمال التجارية مع مفهوم الأعمال الرأسمالية.
٢- يعد شراء المنقولات عملاً تجارياً فى جميع الأحوال.
٣- لا يكتسب صفة التاجر من يمارس التجارة تحت اسم مستتر أو اسم مستعار.
٤- يلتزم كل التجار بالقيد فى السجل التجارى.

السؤال الثانى أكتب فى :

١- الأساس القانونى لنظرية الأعمال التجارية بالتبعية، مع بيان تطبيقاتها فى مجال العقود.

٢- احتراف القيام بالأعمال التجارية كأحد شروط اكتساب الشخص الطبيعى لصفة التاجر.

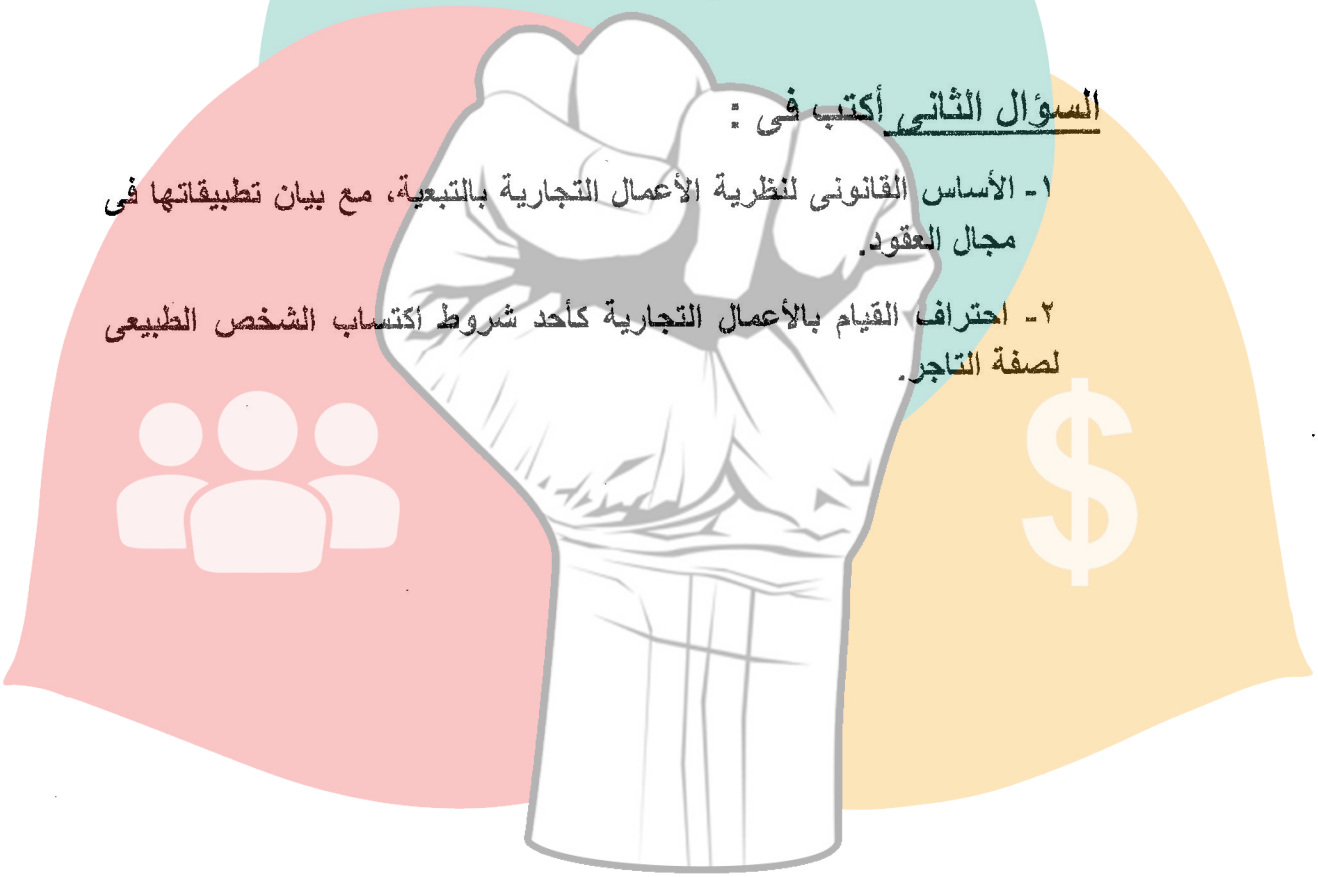

قانون تجارى وسياسات مالية

E1

جامعه طنطا	الفرقه الاولى	الترم الاول
كليه التجاره	مادة :قانون تجارى وسياسات ماليه	2020-1-21
قسم الاقتصاد	شعبه اللغه	الزمن:3ساعات

الجزء الاول والثانى

يتم الاجابه عن هذا الجزء فى ورقه الاجابه الالكترونيه:-

أختر الاجابه الصحيحه عن طريق تظليل الدائره بالكامل للحرف الذى يمثل الاجابه الصحيحه:-

1-تعتبر أداه من أهم أدوات السياسه الاقتصاديه ماعدا:-
أ)السياسه الماليه. ب) السياسه النقديه. ج)السياسه الصادرات. د)السياسه التجاريه.

2-أن تحسين أستخدام الموارد المتاحه كأحد خيارات المجتمع للتعامل مع مشكله الندره يتم من خلال:-
أ)التوظف الكامل. ب)كفأه أستخدام الموارد المتاحه.
ج)تخفيض الحاجات. د)النمو الاقتصادى.

3-يوجد نوعان أساسيان من سياسات الاستقرار هما:-
أ)السياسه الماليه و النقديه . ب)سياسه أداره الطلب وجانب العرض.
ج)سياسه توسعيه وسياسه مقيدة. د)لا شىء مما سبق.

4-محددات العرض الكلى هى:-
أ)التغير فى أسعار المدخلات. ب)التغير فى أنتاجيه الموارد.
ج)البيئه المؤسساتيه و القانونيه. د)جميع ما سبق.

5-الدين العام فى الفكر الكينزى:-
أ)لا يستخدم الا للدفاع القومى فقط. ب)رفض الكينزين الدين العام نهائيا.
ج)أستخدام القروض كأداه من أدوات السياسه الماليه. د)لا شىء مما سبق.

6-طبقا للنظريه الكلاسيكيه زياده الانفاق الحكومى تؤدى الى:-
أ)رفع سعر الفائده. ب)تخفيض الادخار. ج)زياده الانفاق الاستهلاكى. د)رفع الاستثمار الخاص.

7-طبقا للمدرسه النيوكلاسيكيه يمكن الوصول الى الاستقرارالاقتصادى عن طريق:-
أ)استخدام السياسه الماليه للتوازن الداخلى والنقديه للتوازن الخارجى.
ب)استخدام السياسه الماليه للتوازن الخارجى والنقديه للتوازن الداخلى.
ج)خليط من السياستين معا. د)تخفيض البطاله والتضخم.

8-القضاياالتى تناقش فى الاقتصاد الكلى:-
أ)التوظف الكامل. ب)استقرار الاسعار. ج)النمو الاقتصادى. د)جميع ماسبق.

9-السياسه التى تهتم بقيمه العمله وعلاقتها بالعملات العالميه:-
أ)السياسه الماليه. ب)السياسه النقديه. ج)سياسه سعر الصرف. د)السياسه التجاريه.

10-من أهم الانتقادات التى وجهت للنظريه الكلاسيكيه.
أ)الاهتمام بجانب الطلب. ب)التوزان التلقائى عند مستوى التشغيل الكامل.
ج)ضرورة تدخل الدوله فى الحياه الاقتصاديه. د)جميع ما سبق.

11-يمكن التعبير عن أستخدام موارد الدوله أحسن أستخدام ممكن من حيث الحصيله الضريبيه وعداله توزيعها ب:-
أ)التوازن المالى. ب)التوازن الاقتصادى. ج)التوازن الاجتماعى. د)التوازن العام.

12-الاحتفاظ بمستوى منخفض لمعدل البطاله كأحد أهداف السياسه الماليه يعنى أن يكون معدل البطاله الطبيعى بين:-
أ)9%-12%. ب)15%-18%. ج)5%-8%. د)25%-28%.

13-السياسه النقديه المقيده هدفها تخفيض التضخم والاداه المستخدمه هى:-
أ)تخفيض المعروض النقدى. ب)زياده المعروض النقدى. ج)تخفيض أسعار الفائده. د)زياده الطلب الكلى.

14-الزياده فى الثروة تنقل منحنى الاستهلاك الى أسفل والادخارالى أعلى ومنحنى الطلب الكلى الى:-
أ)اليسار. ب)اليمين. ج)لا يتأثر. د)لا شىء مما سبق.

15-عند كل مستوى من مستويات الدخل نجد أن الميل المتوسط للاستهلاك بالاضافه للميل الحدى للادخارهو:-
أ)اقل من الواحد الصحيح. ب)أكبر من الواحد الصحيح. ج)يساوى الواحد الصحيح.د)لا توجد علاقه بينهم.

16-أذا كان سعر الفائده أكبر من معدل العائد المتوقع:-
أ)ينخفض الاستثمار. ب)يرتفع الاستثمار. ج)يصبح الاستثمار ثابت. د)لا شىء مما سبق.

17-أذاكان الانفاق الاستهلاكى 120 عندما كان الدخل 100 ثم زاد الى 200 عندما كان الدخل 200 فأن الميا الحدى للاستهلاك:-
أ)0.8 ب)0.7 ج)0.6 د)0.5

18-الداله ك=20+0.8د تتنبأ بأن الاستهلاك يكون:
أ)90 مليون جنيه عندما يكون الدخل 100مليون. ب)100مليون جنيه عندما يكون الدخل 100مليون.
ج)100مليون جنيه عندما يكون الدخل 90مليون. د)120مليون جنيه عندمايكون الدخل 80مليون.

19-الميل الحدى للاستهلاك هو:-
أ)يساوى التغير فى الاستهلاك ألتغير فى الدخل. ب)هو ميل داله الاستهلاك.
ج)هو المعامل ب فى المعادله ك=ك0 +ب ك1 د د)جميع ماسبق.

20 –أذا كان الميل الحدى للاستهلاك 0.6فأن:-
أ)الميل الحدى للادخار 0.6والمضاعف 2. ب)الميل الحدى للادخار 0.4والمضاعف 2.5.
ج)الميل الحدى للادخار 0.2و المضاعف 5. د)لاشىء مماسبق.

القسم الثانى : القانون التجارى

أجب على السؤالين التاليين :

السؤال الأول : علق على العبارات التالية مبيناً نصيبها من الصواب أو الخطأ فيما لا يزيد على خمسة أسطر.

١- لا يكتسب صفة التاجر من يزاول التجارة تحت اسم مستتر أو اسم مستعار.
٢- يتحدد نوع الفائدة القانونية بصفة المدعى عليه.
٣- يؤدى احتراف أى نوع من الأعمال التجارية إلى اكتساب الشخص الطبيعى صفة التاجر.

السؤال الثانى : أكتب فى :

١- الشراء لأجل إعادة البيع أو التأجير بربح كأحد الأعمال التجارية المنفردة.
٢- حجية الدفاتر التجارية فى الإثبات.